تحليل وقياس اثر القطاع النفطي على الانشطة الاقتصادية الاخرى في العراق بعد عام 2003

أ. م . د جليل كامل غيدان(*)

المستخلص

تعمل الامم على استثمار مواردها الطبيعية والبشرية لتحقيق احتياجاتها ورفع قدراتها الاقتصادية والاجتماعية واستخدامها بكفاءة عالية لتحقيق اكبر استفادة ممكنة وصولا الى الرفاهية الاقتصادية ، وهذا ما حصل عبر المسيرة التاريخية للشعوب في امريكا و اوربا واليابان والصين وحتى الدول النامية ، والعراق يعد واحدا من الدول النامية يمتلك ثروة نفطية هائلة ولفترة طويلة منذ اكتشافها في بداية القرن العشرين ، الا ان هذه الثروة لم تستغل بشكل امثل بسبب مراحل الاستعمار والانقلابات والحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية والتخبط السياسي والامني وسوء الادارة والفساد الاداري ، لذا يركز البحث على اهمية هذه الثروة ومدى مساهمتها في تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى ومدى مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق من خلال استعراض البحث لواقع هذه الثروة والقطاعات الاقتصادية ومراحل تطورها توصل البحث لجملة من الاستنتاجات كان من اهمها ان العراق مازال لم يستغل كافة الحقول النفطية المكتشفة لديه منذ فترة طويلة من الزمن كما ان القطاع النفطي هو المساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي وان القطاعات الاخرى تعتمد عليه من حيث التمويل والتطوير الا انها لم تستغل ذلك في تطوير اداءها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

كما توصل البحث الى بعض التوصيات منها محاولة استثمار الحقول المكتشفة واستغلال الثروة النفطية لتكون قاعدة مضيفة للاستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى

(*) تدريسي في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.

واستخدام المنتجات النفطية كمدخلات في القطاعات الاخرى لتقليل كلفها وزيادة قدرتها التنافسية ، كما ان استغلال الثروة النفطية لا بد ان يكون سريعا كون النفط مورد ناضب ولابد من استغلاله استغلالا امثل وبأسرع وقت ممكن .

Abstract

All nations are working to invest their natural and human resources to meet their needs, increase their economic and social capacities and use them efficiently to achieve economic welfare. As in America, Europe, Japan, China and even developing countries. While Iraq has a vast oil wealth for a long time since its discovery in the early 20th century. But, this wealth was not exploited optimally due to of the stages of colonization, military coups, wars, economic sanctions, political instability, low security, mismanagement and administrative corruption. Therefore, the research focuses on the importance of this wealth and the extent of its contribution to the revitalization of other economic sectors and the extent of their contribution to raising the rates of economic growth in Iraq by reviewing the research on the reality of this wealth and economic sectors and stages of development. The research reached a number of conclusions, the most important of which is that Iraq has not yet exploited all the oil fields discovered for a long time and the oil sector is the largest contributor to GDP and other sectors depend on it in terms of financing and development, but did not exploit this in the development Performance and increase their contribution to GDP. The study also made several recommendations, including the attempt to invest the discovered fields and using the oil wealth to support investment in other productive sectors and use petroleum products as inputs to others. sectors to reduce costs and increase their competitiveness. The exploitation of oil wealth must be fast as oil is a resource that is depleted and must be exploited. As soon as possible.

المقدمة

يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة تضعه مع دول المقدمة من حيث الاحتياطي والانتاج والتصدير، الا انه لم يستغل هذه الثروة كما ينبغي للنهوض بواقعه الاقتصادي اذ كانت هذه الثروة ولغاية سبعينيات القرن الماضي بيد شركات اجنبية تستغل هذه الثروة لصالحها، وحتى بعد مدة الانتعاش والاستفادة من الثروة خلال مدة السبعينيات لم يستمر الامر اذ دخل العراق ضمن سلسلة من الحروب والعقوبات الاقتصادية وعدم

الاستقرار السياسي والاقتصادي الى يومنا هذا مما افقد العراق القدرة على الاستفادة من هذه الثروة في انشاء قاعدة اقتصادية لتحقيق التنمية بكل ابعادها ، وعلى الرغم من تغير الحكومات فالمنهج والظروف لم تتغير فما زال العراق يعاني من عدم الاستقرار السياسي والامني مع سيادة وتفشي اسلوب الهدر والفساد في ادارة الثروة مما جعل الحال مستمرا في فقدان الثروة وحرمان الاقتصاد من الاستفادة منها بكفاءة.

وعلى الرغم من عدم الكفاءة في استخدام الثروة النفطية الا انها ذات تأثير بالغ على كل الانشطة الاقتصادية وترتبط بها بدرجة عالية كونها مصدرا لتمويل ومواجهة نفقات هذه الانشطة الجارية او الاستثمارية ولبيان هذه العلاقة تم استخدام البيانات والمعلومات لرسم وبيان هذه العلاقة وتوضيحها عبر مباحث هذا المبحث.

مشكلة البحث: يعد النفط المصدر الوحيد للثروة والداعم والمحرك الديناميكي لباقي الانشطة الاقتصادية في العراق، وعلى الرغم من استنزاف موارده لغرض تنمية هذه القطاعات الا انها مازالت لا تساهم الا بنسبة ضئيلة بالناتج المحلي الاجمالي وبالذات الانتاجية منها ولا تحقق دخل يوازي ما يتم الانفاق عليها، وبما ان الثروة النفطية تعد ثروة ناضبة فلا بد من استغلالها بشكل امثل لتنمية هذه القطاعات لتكون البديل الاساس للنفط.

فرضية البحث: على الرغم من الدعم المقدم من القطاع النفطي للأنشطة الاقتصادية في العراق وتزايد قيم انتاجها الا ان مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين الدخل مازالت منخفضه ولم تحقق النمو المطلوب منها .

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان تأثير القطاع النفطي على اهم الانشطة الاقتصادية في العراق من حيث التمويل والانفاق وقيم الانتاج ومعدلات تغير ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من اهمية استثمار الثروة النفطية بشكل كفوء لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى والارتفاع بمستوى انتاجيتها الى مستويات عالية وبالتالي زيادة مساهمتها في رفع وتائر النمو الاقتصادي بشكل مطرد لبناء اقتصاد مزدهر ومستقر.

حدود البحث: الحدود المكانية العرق والحدود الزمانية استعراض تاريخي لدور القطاع النفطي في العراق لغاية عام 2003 مع تحليل بيانات المدة من 2004– 2015

هيكل البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، الاول تضمن مطلبين اولهما تطور ادارة القطاع النفطي لمرحلة تاريخية فيما كان المطلب الثاني اهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وتطور قيم الانتاج فيه، اما المبحث الثاني فقد استعرض اثر القطاع النفطي على باقي الانشطة الاقتصادية في العراق وبالذات القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، اما الثالث فقد تناول قياس اثر الايرادات النفطية على القطاعات الاقتصادية (الزراعي، الصناعة التحويلية، الخدمات)، ومن ثم التوصل الى اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: تطور ادارة القطاع النفطي واهميته في الاقتصاد العراقي

المطلب الاول :تطور ادارة القطاع النفطي في العراق

يعد القطاع النفطي القطاع الرائد للنشاط الاقتصادي في العراق اذ يمثل العصب الرئيس للناتج والدخل القومي والممول الاساس للموازنة العامة للدولة حيث يمتلك العراق (81) حقلا نفطيا منها(24) حقل مطور والاخرى بدون تطوير حسب اخر بيانات وزارة النفط لسنة 2013[1]، فيما اكدت التقارير الصادرة عام 2015 بان العراق يمتلك (143) مليار برميل كاحتياطي نفطي مؤكد وبما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي مما يجعله يحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث الاحتياطي العالمي وبإنتاج يبلغ (3.4) مليون برميل يوميا وبما يشكل نسبة (3.4%) من الانتاج العالمي للنفط الخام ويحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث الانتاج فيما تبلغ صادراته النفطية اليومية حوالي (3.2) ملون برميل يوميا ويحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الكميات المصدرة وهو بذلك يحتل موقع مهم في السوق الدولية للنفط[2].

ان الانتاج النفطي في تزايد مع تطوير الحقول النفطية وزيادة انتاجيتها ولاسيما بعد جولات التراخيص التي تم انجازها، وان العراق لم يصل الى هذه المرحلة الا بعد تاريخ طويل مر به القطاع النفطي العراقي من مراحل الاكتشاف والصراع العالمي على المواقع

النفطية العراقية وطرائق استثمارها منذ العهد العثماني وبمفاوضات طويلة اشتركت فيها اطراف دولية خلال الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الاولى عام 1914، فقد بدأ المشوار منذ عام 1903 اذ حصلت شركة سكك حديد الاناضول الالمانية على حق الاستثمار والاستكشاف في ولايتي بغداد والموصل والاراضي العثمانية بأمر من السلطان العثماني عبد الحميد آنذاك الا ان الاستثمار الغي عام 1907[3].

واستمرت المفاوضات مع شركة النفط التركية وشركة شل الهولندية المتكونة من اتحاد شركة شل البريطانية ورويال واج الهولندية فضلا عن شركة الانكوفارسية مع منافسة مستمرة بين بريطانيا والمانيا للسيطرة على نفط العراق، واستمر هذا الصراع عن تشكيل شركة النفط التركية التي سميت قيما بعد بشركة نفط العراق في 23/10/1912[4]، وبعد تأسيس الحكومة العراقية تم عقد اتفاقية جديدة بتاريخ 4 اذار 1925 وكانت اتفاقية تعسفية اذ اعطت كل الحقوق للشركات المستثمرة مقابل 4 شلنات ذهب لكل طن متري منتج[5]، وبعدها حصلت تعديلات على هذه الاتفاقية في 24 اذار 1931 ثم في 23 اب 1951 والتي اعطت للعراق حصة 50% من ارباح شركات النفط من عملياتها في العراق قبل استقطاع الضريبة[6]، وهذا التزايد في الايرادات النفطية ادى الى تأسيس مجلس الاعمار في العراق عام 1951 والذي يعد البداية الحقيقية للتنمية في العراق ، ثم صدر قانون (80) لسنة 1961 والذي استرجع (99.5%) من الاراضي التي لم يتم استثمارها من قبل الشركات النفطية الاجنبية والتي تبلغ مساحتها حوالي (45000 كم ^{2}) لم يستغل منها سوى 0.5% أي حوالي (1937 كم ^{2}) من اجمالي المساحة الخاضعة لتلك الشركات[7].

فيما بعد استمر اصدار القوانين التي تسترد الثروة النفطية من الشركات الاحتكارية ومنها قانون رقم (69) لسنة 1970 وقانون رقم (70) لسنة 1973 وتبعه قانون رقم (200) لسنة 1975 والتي بموجبها اصبحت الثروة النفطية بيد الحكومة العراقية وتؤول ايراداتها لخزينة الدولة، ومع تزايد ملكية الثروة النفطية تزايدت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي من 30% عام 1970 الى 60% عام 1980 مع انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى وهذه كانت بداية خطيرة بالاتجاه نحو الريعية

والاعتماد على مصدر واحد للدخل والثروة[8]، وقد تصاعد الانتاج النفطي من (1.5) مليون برميل عام 1970 الى (3.5) مليون برميل يوميا عام 1980 فيما بلغت الصادرات (3.2) مليون برميل يوميا[9] ، مع ارتفاع الاحتياطيات النفطية من (45) مليار برميل الى (60) مليار برميل لنفس المدة[10].

الا ان القطاع النفطي مر بظروف صعبة خلال المدة (1980 – 1985) اذ انخفضت الصادرات النفطية الى (700) الف برميل يوميا عام 1982 بعد ان كانت (3.2) مليون برميل عام 1979 بسبب اندلا ع الحرب العراقية الايرانية واغلاق الخط العراقي – السوري لنقل النفط الخام الى الخارج، وبعد جهود فنية وهندسية بذلت بعد نهاية الحرب وصلت الطاقة التصديرية الى (2.8) مليون برميل يوميا عام 1989[11].

وقد تزايدت الظروف صعوبة للمدة 1991– 2003 فبعد احداث الكويت تعرض العراق الى عقوبات اقتصادية دولية صارمة اوقفت تصدير النفط العراقي تماما لحين توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام 1996 والتي بدأ تنفيذها في اذار من عام 1997 اذ انخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي الى اقل من 1% للمدة 1991 – 1996 الا انها عاودت للصدارة بعد توقيع مذكرة التفاهم لتصل الى 73.8% عام 1997 ثم وصلت عام 2000 الى حوالي 83.3% [12] .

ولابد من الاشارة الى ان مدة العقوبات الاقتصادية وانخفاض الايرادات النفطية قد دمرت البنى التحتية للقطاع النفطي ذاته وكذلك بقية البنى التحتية لعموم الاقتصاد العراقي وانخفضت حصة الفرد من الايرادات النفطية من 4100$ عام 1979 الى 544$ عام 2002 [13].

الا ان التغير الذي حصل بعد 9/4/2003 وتغيير الشكل السياسي للعراق وتدمير البنى التحتية وضع العراق في وضع جديد مختلف عما سبقه وبإشكاليات جديدة اخذ القطاع النفطي منحى اخر في السيطرة على الحياة الاقتصادية بعد ان اصبح النفط المورد الوحيد لرفد الموازنة العامة العراقية مع توقف الصناعة تقريبا وتراجع الزراعة وترهل الخدمات واغراق السوق العراقية بالسلع الاجنبية الزراعية والصناعية على حد سواء .

ولغرض بيان اهمية القطاع النفطي على باقي القطاعات الاقتصادية لا بد من استعراض اهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم بيان اثر هذه الاهمية على القطاعات الاقتصادية الاخرى الرئيسة ، القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الخدمي .

المطلب الثاني : اهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق

يتبين من الجدول (1) الاهمية الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ومساهمته المرتفعة حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي اكثر من 50% خلال المدة 2004 – 2008وذلك بسبب ارتفاع قيمة الناتج النفطي وتزايد اسعار النفط مع توقف المفاصل الاقتصادية الاخرى وانخفاض مساهمتها كالقطاع الزراعي والصناعي اذ عانت هذه القطاعات من الاهمال لعدم وجود استراتيجية حقيقية محددة وواضحة المعالم للنهوض بواقع هذه القطاعات حيث عدم الاستقرار الامني والسياسي وسياسة الاغراق التي عانت منها السوق العراقية قد ادت الى توقف الاستثمار وتكوين راس المال في هذين القطاعين المهمين والحيلولة دون رفع معدلات النمو الاقتصادي فيهما.

فبسبب الاهمال الحكومي وعدم توفر مناخ مناسب للاستثمار المحلي والاجنبي في العراق بالرغم من صدور قوانين متعاقبة للاستثمار في العراق ادى الى انخفاض حاد لقدرات هذه القطاعات للتنافس مع السلع الاجنبية الرخيصة الثمن وذات الاكثر جودة من المنتج المحلي او حتى وان كانت اقل جودة الا انها تستورد بسبب انخفاض اسعارها وعدم وجود رقابة كافية تمنع هذه السلع الرديئة من الدخول ولعدم وجود سياسات حماية للصناعات او المنتوجات المحلية والتي تكون تكاليف انتاجها مرتفعة ، مما ادى الى تدهور هذين القطاعين بشكل مستمر وانخفاض مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي الى درجة تحذر من خطر شديد يحيط بالاقتصاد العراقي .

وكذلك يتبين من الجدول (1) ان الانخفاض النسبي في اسعار النفط في نهايات عامي 2008 و 2009 بسبب ازمة الرهونات العقارية العالمية ادى الى انخفاض

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة بلغت (35.7%) عام 2009 وانخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (16.8%) ،الا ان الزيادات الحاصلة والمستمرة في اسعار النفط وقيم الناتج المحلي النفطي وزيادة كمياته المنتجة وجولات التراخيص التي بدأت منذ عام 2009 ادت الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي للأعوام 2010 و 2011 حيث بلغت 44.98% و 53% على التوالي ، الا ان الانخفاض الذي حصل في نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2011– 2014 كان بسبب الاستقرار النسبي الذي حصل خلال هذه المدة وبدأ الحكومة بوضع خطط تدعم القطاعات الاخرى فضلا عن المبادرة الزراعية وبدأ بعض الاستثمارات المحلية بالعمل نتيجة لهذا الاستقرار ، وقد رافق ذلك انخفاض وتراجع في قيمة القطاع النفطي لعامي 2013 و 2014 وبمعدل تغير سنوي (0.68% ،. 3.53%) على التولي وذلك ناتج من عدم اقرار قانون النفط والغاز وخلافات حول الانتاج والتصدير والكميات المصدرة مع اقليم كوردستان وعدم الشفافية في هذا الجانب اثر سلبا على معرفة القيمة الحقيقية للقطاع النفطي ، فضلا عن سيطرة تنظيم داعش الارهابي بعد 10/ 6/2014 على مواقع شاسعة من العراق وتوقف التصدير عبر تركيا وتوقف المنشآت النفطية في شمال العراق عن العمل مع انخفاض سريع في اسعار النفط في الثلث الاخير من عام 2014 ، واستمر هذا الحال عام 2015 وبشكل اكثر خطورة حيث ادى الى انخفاض قيمة الناتج النفطي بمعدل نمو سالب بلغ (57.6%) وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو سالب وصل الى (22%) عن عام 2014.

ومن ملاحظة الجدول ايضا يتبين ان معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي مرتبطة بمعدلات النمو السنوي للناتج النفطي حيث عندما تكون معدلات النمو في القطاع النفطي موجبة فان ذلك ينعكس على الناتج المحلي بمعدلات نمو موجبة ويشكل معدل النمو السنوي في القطاع النفطي النسبة الاكبر ، ولابد من الاشارة الى ان انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في بعض السنوات لا يعني بالضرورة تطور القطاعات الاخرى وزيادة مساهمتها بشكل فعلي

بقدر ما هو صدى لانخفاض قيمة الناتج في القطاع النفطي نفسه المتأتي من انخفاض اسعاره وليس لتطور حقيقي حاصل في القطاعات الاخرى وبالذات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي .

وخلاصة القول ان المؤشرات الموضحة في الجدول (1) تظهر هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي وان معدلات تغيره السنوي وتغيرات اسعاره العالمية لها دور اساسي في التأثير على الناتج وقيمته ومعدلات نموه خلال مدة الدراسة مما يظهر الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة اقتصاد ريعي واحادي الجانب .

جدول (1) اهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004– 2015)

السنة	قيمة GDP مليون دينار	قيمة ناتج النفط الخام مليون دينار	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP%	معدل النمو السنوي في GDP%	معدل النمو السنوي للناتج النفطي %	اسعار النفط العالمية $	معدل النمو السنوي لأسعار النفط %
2004	53235359	30808592	57.85	–	–	34.1	–
2005	73533599	42379785	57.63	38.12	37.5	45.6	33.7
2006	95587955	52581811	55.29	30	24.7	55.6	21.9
2007	111455813	59018095	52.29	16.6	11.66	66.7	20
2008	157026062	87166401	55.51	40.9	47.69	87.9	31.8
2009	130643200	55998048	42.28	(16.8)	(35.75)	59.4	(32.4)
2010	162064566	72905000	44.98	24	30.2	75.7	26.8
2011	217326907	115256424	53.0	34.1	58.1	105	38.7
2012	254225491	126435558	44.73	17.0	9.7	106	0.95
2013	273587529.2	125573890	45.9	7.6	(0.68)	105	(0.94)
2014	266420384.5	121131113	45.57	(2.62)	(3.53)	92	(12.38)
2015	207876191.8	51361012	24.7	(22)	(57.6)	44.7	(51.4)

المصدر :العمود (1) و (2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائية ، النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات متفرقة – العمود (6) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد متفرقة .

– الارقام بين الاقواس تعني سالبة

– بقية الاعمدة من عمل الباحث

المبحث الثاني: اهمية القطاع النفطي في تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق

لغرض التركيز على اهمية القطاع النفطي سيتم التطرق الى اهم تلك الانشطة الاقتصادية على وفق الاتي :

المطلب الاول :القطاع الزراعي

من خلال الجدول (2) تتضح العلاقة بين القطاع النفطي من حيث قيم إيراداته ومعدلات تغيرها مع قيم التخصيصات الاستثمارية الزراعية ومعدلات تغيرها في القطاع الزراعي وتتبين ان هذه العلاقة طردية فكلما كان اتجاه قيم الايرادات النفطية ومعدلات نموها موجبا وفي حالة الارتفاع كلما انعكس ذلك على زيادة التخصيصات ومعدلات نموها في القطاع الزراعي ، فزيادة القدرة المالية للدولة عبر تزايد الايرادات النفطية هي المحرك الاساس لزيادة التخصيصات للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، كما يلاحظ ان الانخفاض الذي حصل في الايرادات النفطية لسنوات 2009 ،2014 و 2015 انعكس وبشكل كبير على انخفاض التخصيصات الاستثمارية حيث بلغت قيمة الايرادات النفطية (51874544 ،98511504 و 64455242) مليون دينار على التوالي وبلغت التخصيصات الزراعية (1098255، 9164901 و 483000) مليون دينار على التوالي مما يعني ان الايرادات المخصصة للقطاع الزراعي متوقفة على الايرادات المتحصلة من القطاع النفطي الذي يعد المصدر الوحيد للثروة والممول الرئيس للموازنة العامة .

وعلى الرغم من الارتفاعات المستمرة لقيمة الناتج الزراعي بعد عام 2004 ومعدلات النمو الايجابية لأغلب سنوات مدة الدراسة باستثناء 2007 ،2014 و 2015 الا ان نسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في حالة تذبذب فبعد ان كانت نسبة المساهمة 6.9% عام 2004 وصلت الى ادنى مستوى لها عام 2008 اذ بلغت 3.8% بالرغم من ارتفاع التخصيصات لهذا القطاع بنسبة عالية جدا اذ بلغ معدل

النمو السنوي 295% عام 2008 وارتفاع الايرادات النفطية بنسبة 49% لنفس العام ، وذلك ناتج عن انخفاض الانفاق الفعلي من التخصيصات الاستثمارية الزراعية حيث بلغ الانفاق الفعلي عام 2008 حوالي 41% مما يدل على التلكؤ في انفاق التخصيصات الاستثمارية .

ولا بد من الاشارة الى ان هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر على القطاع الزراعي كالظروف المناخية والمشكلات الامنية والتصحر وعدم نجاح المشاريع الساندة للزراعة كالري والبزل وعدم توفر الاسمدة وعدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة في القطاع الزراعي وضعف التكنلوجيا الزراعية والبحث والتطوير وغيرها قد تكون مؤثرات اكبر من الدعم المقدم من الايرادات النفطية للنهوض بالواقع الزراعي او قد الايرادات النفطية لم توجه بالشكل الصحيح لمعالجة ازمات ومشكلات القطاع الزراعي حيث لم يتم انفاق التخصيصات على القطاع الزراعي بشكل صحيح وعدم تنفيذ البرامج الاستثمارية بسبب الفساد الاداري والمالي في القطاع الزراعي وضعف الرقابة واليات التنفيذ على التخصيصات المالية ، حيث هنالك الكثير من مبالغ الدعم الممنوحة للمزارعين لم تنفق على القطاع الزراعي نفسه بل تذهب على الانفاق الخدمي علاوة على ان الكثير من غير المزارعين (وهم موظفون) يستلمون مبالغ الدعم وتنفق في قطاعات اخرى غير الزراعية .

خلاصة القول ان المشكلة ليست في حجم التخصيصات فقط بل في عملية التنفيذ والتي وصلت في عام 2015 الى 46.46% أي انه هنالك فائض كبير في التخصيصات لم يتم استثمارها وقد يكون هنالك مبررا لعدم استخدامها بسبب انخفاض المساحات المزروعة بشكل كبير حيث انخفضت بنسبة(59.7)% عن عام 2014 بسبب احداث داعش وسيطرتها على مساحات واسعة من الاراضي ، وبشكل عام وبالنظر الى معدلات النمو السنوي لقيمة الايرادات النفطية والتخصيصات الزراعية فان العلاقة طردية بينهما والايرادات النفطية ذات تأثير مباشر على حجم التخصيصات الاستثمارية الزراعية ونسب تطورها مما يعبر عن تأثير كبير من ناحية التخصيصات ، وفيما يبدو ان عدم استثمار هذه التخصيصات وانخفاض نسب تنفيذها كان السبب

عام 2003

الرئيس لعدم تطور قيم الانتاج بشكل كبير وبالتالي انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مع عدم تطور المساحات المزروعة في العراق .

جدول (2) قيمة الايرادات النفطية والتخصيصات الزراعية وقيمة الناتج الزراعي والانفاق الفعلي للمدة 2004– 2015

السنوات	قيمة الايرادات النفطية م دينار	معدل النمو السنوي للإيرادات%	التخصيصات الزراعية الاستثمارية م دينار	معدل النمو السنوي للتخصيصات%	قيمة الناتج الزراعي م دينار	معدل النمو السنوي%	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في GDP%	الانفاق الفعلي م دينار
2004	32627203	–	272053	–	3693768	–	6.9	186100
2005	39480069	21	272863	0.29	5064158	37.1	6.9	198229
2006	48461658	22.7	319477	17	5568985.7	10	5.8	223889.6
2007	53201460	9.7	381889	19.5	5494212.4	(1.34)	4.9	301822
2008	79266345	49	1511113	295.5	6042017.7	10	3.8	625390
2009	51874544	(34.5)	1098255	(27)	6832552.1	13.1	5.2	911402.7
2010	63594168	22.6	1615563	47	8154414.4	19.34	5.0	86466.6
2011	103061762	62	2306172	43	9918316.8	21.63	4.6	982089.3
2012	111326166	8	2354542	2	10275261.3	3.6	4.0	1415608
2013	105695825	(5)	2440258	3.6	12645355.1	23.06	4.6	1374203
2014	98511504	(6.8)	916490	(60)	9719000	(1.9)	3.6	971900
2015	64455242	(34.6)	483000	(47.3)	9692603.7	(21.85)	4.7	224430

المصادر: – النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ، اعداد متفرقه (2004 – 2014)

– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ونظم المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة.

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائية، مديرية الانفاق الاستثماري ، تقارير غير منشورة .

– الارقام بين قوسين تعني سالب

المطلب الثاني : قطاع الصناعة التحويلية

من الجدول (3) يتبين ان هنالك علاقة طردية في اغلب سنوات الدراسة بين الايرادات النفطية وتخصيصات القطاع الصناعي وان ما يحصل من اختلاف في بعض السنوات يعود لأسباب مختلفة منها ان التخصيصات مبنية على التوقعات للموازنة السنوية من ايرادات ونفقات وهي بذلك ليست فعلية فقد يحصل انخفاض في اسعار النفط العالمية او لأسباب امنية وسياسية ادت الى عدم الاستقرار الذي حال دون تنفيذ التخصيصات في مناطق التوتر والصراع ، اذ وضعت التخصيصات في بعض السنوات

بناءا على ايرادات متوقعة او ايرادات لسنوات سابقة او لانخفاض نسب التنفيذ لسنة سابقة، فمثلا انخفاض تخصيصات عام 2007 متاتي من نسبة التنفيذ المنخفضة لعام 2006 وكذلك التوتر الامني في بعض المناطق عملت على تخفيض تنفيذ التخصيصات عام 2006 بالرغم من نمو الايرادات النفطية حوالي 9.7% عن عام 2006 فيما انخفض التخصيص للقطاع الصناعي خلال نفس المدة حيث انخفضت بمعدل نمو سالب قدره (24.5%) بناءا على سوء التنفيذ في عام 2006، كما يلاحظ تأثير انخفاض الايرادات النفطية عام 2009 على التخصيصات للقطاع الصناعي لنفس العام وبنسبة انخفاض عن السنة السابقة بلغ (51.7%) مع نسبة تنفيذ منخفضة بلغت 38.9% .

ويلاحظ خلال المدة 2010 – 2012 والتي شهدت نمو ايرادات النفط مع استقرار امني وسياسي نسبي شهدت تزايد التخصيصات الصناعية وتزايد نسب تنفيذ التخصيصات مع تزايد قيمة الناتج الصناعي وزيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت 2.3% ، 2.8% ، 2.7% على التوالي خلال تلك المدة.

اما عام 2013 فقد انخفضت الايرادات النفطية بمعدل نمو سالب بلغ (5%) وان التخصيصات كانت متزايدة بنسبة 22% والتي كانت مبنية على التزايد في الايرادات النفطية لعام 2012 وتوقعات تزايدها لعام 2013 بناءا على توقع تزايد اسعار النفط لعام 2013 الا ان الايرادات النفطية انخفضت بسبب الخلافات مع اقليم كوردستان حول الانتاج الفعلي وايراداته وخلافات حادة حول قانون النفط والغاز وحول الموازنة وتأخرها وعدم حصول الحكومة على الايرادات النفطية في الاقليم ، كما يلاحظ ان نسبة الانفاق الفعلي بلغت 80% من التخصيصات ، فضلا عن انخفاض قيمة الانتاج الصناعي لهذه السنة بنفس نسبة انخفاض قيمة الايرادات النفطية تقريبا وبنسبة قدرها 5.2% .

جدول (3) قيمة الايرادات النفطية والتخصيصات الصناعية وقيمة الناتج الصناعي والانفاق الفعلي للمدة 2004– 2015

السنوات	قيمة الايرادات النفطية	معدل النمو السنوي%	تخصيصات القطاع الصناعي م دينار	معدل النمو السنوي%	الانفاق الفعلي م دينار	قيمة الصناعة التحويلية	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة في GDP%	نسبة الى ال %
2004	32627203	–	2825794	–	1147149	958236.5	–	1.8	.6
2005	39480069	21	3515146	24.39	2063952	955936.8	(0.24)	1.3	.7
2006	48461658	22.7	6167875	75.46	3361323	1433819.3	50	1.5	.5
2007	53201460	9.7	4656039.7	(24.5)	3061728.7	1783293	24.4	1.6	.7
2008	79266345	49	9259189	99	2142597	2669443	49.7	1.7	.1
2009	51874544	(34.5)	4469925.5	(51.7)	1739757	3396723.2	27.24	2.6	.9
2010	63594168	22.6	8312072.3	86	7770668	3727485	9.7	2.3	.5
2011	103061762	62	13731246.7	62.5	12503901	6085153.4	63.3	2.8	.0
2012	111326166	8	22292060.1	62.3	17891712	6864088.3	12.8	2.7	.3
2013	105695825	(5)	27213916.8	22	21810147.7	6506202.7	(5.2)	2.4	.1
2014	98511504	(6.8)	22274027	18.15	1738522.1	4930318.8	(24.2)	1.9	.0
2015	64455242	(34.6)	17292260	22.36	15137252	4038584.9	(18.1)	2	.5

المصادر: – النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ، اعداد متفرقه (2004 – 2014)

– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ونظم المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة.

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائية، مديرية الانفاق الاستثماري ، تقارير غير منشورة .

– الرقم بين قوسين يعني سالب

ومن الجدير بالذكر ان القطاع النفطي هو جزء من القطاع الصناعي وان التغيرات الحاصلة في قيمة الناتج الصناعي وحجم التخصيصات لهذا القطاع تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي وبشكل مباشر ، كما ان للقطاع الخاص اثر في قيمة الناتج الصناعي لكنه لا يشكل نسبة كبيرة بسبب سياسة الاغراق وارتفاع تكاليف الانتاج وعدم ارتفاع حجم الاستثمارات فيه كونه يحمل نسبة كبيرة من المخاطرة، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والامني وعدم توفر البنى التحتية التي تحقق وفورات خارجية تقلل من التكاليف الانتاجية ، كما ان القطاع الصناعي غالبا ما تكون الحصة الاكبر فيه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي لا تمثل حجم كبير او تأثير حقيقي على قيمة

الناتج الذي تهيمن عليه المنشآت الكبيرة والتي تكون مملوكة للقطاع العام او الحكومي .

وبناءا على ما تقدم يتبين ان الايرادات النفطية مؤثرة في تخصيصات القطاع الصناعي فضلا عن قيمة الناتج في هذا القطاع ونسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي فقد كانت منخفضة خلال مدة الدراسة وتتراوح ما بين 1.3% – 2.8 % وهي نسبة منخفضة نسبة لأهمية قطاع الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد ورفع نسبة التشغيل ، ولابد من الاشارة الى ان التخصيصات المذكورة هي في الاغلب موجهة للقطاع النفطي نفسه وكذلك قطاع الكهرباء وليس لقطاع الصناعات التحويلية الاخرى، فقد كانت حصة القطاع النفطي من تخصيصات القطاع الصناعي لعامي 2014، 2015 على التوالي 59% و 79.9% وكانت حصة قطاع الكهرباء لنفس السنوات 17.5% و 6.1% [13] والمتبقي 23.5% و 14% من التخصيصات لدعم قطاع الصناعات التحويلية لنفس السنوات مما يعني ان ايرادات القطاع النفطي لم تنعكس بشكل فعلي لتنمية قطاع الصناعات التحويلية وبالتالي عدم قدرته على النهوض لتقديم سلع مهمة ذات طلب عالي وذات منافسة مع السلع المستوردة وبالتالي ضعف مساهمته في التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمحافظة على رصيد النقد الاجنبي، كما لم يؤثر القطاع النفطي في قيام صناعات تحويلية حقيقية في العراق.

المطلب الثالث : قطاع الخدمات

يتبين من الجدول (4) التزايد المستمر لقيمة ناتج قطاع الخدمات منذ عام 2004 مع تزايد نسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي يقابل ذلك تزايد الايرادات النفطية لغاية عام 2008 حيث ان زيادة الايرادات النفطية تزيد من قدرة الدولة من الانفاق على النشاط الخدمي وتقديم خدمات اكبر للمجتمع وتطوير القدرات المعيشية والتي تؤدي بدورها الى تزايد الحاجة لتقديم خدمات اكبر حيث ان زيادة الدخل تؤدي

الى زيادة الانفاق لظهور حاجات ومتطلبات جديدة مع تزايد الدخل وبالذات الانفاق الحكومي الخدمي.

فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بالناتج المحلي الاجمالي 10.4% عام 2004 وكانت التخصيصات الاستثمارية 2655883 مليون دينار وبلغت نسبة الانفاق الفعلي الى المخطط حوالي 63% وبلغت اعلى نسبة مساهمة بالناتج المحلي الاجمالي عامي 2009 و 2010 حوالي 27.6 %و 27.8% على التوالي رافقها انخفاضا سالبا في معدل نمو التخصيصات لعام 2009 بلغ (38.5%) وذلك ناتج عن الازمة العالمية عام 2008 والتي رافقها انخفاض اسعار النفط الذي انعكس على عام 2009 وانخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت التخصيصات الاستثمارية 4448965 مليون دينارمع انخفاض سالب لمعدل نمو الانفاق الفعلي بلغ (53.8%) ، اما في عام 2010 فقد شهد ارتفاع الايرادات النفطية بمعدل نمو بلغ 27.1% ادى الى تزايد قيمة الناتج للقطاع الخدمي مع تزايد التخصيصات الاستثمارية في القطاع وبنسبة مرتفعة بلغت 103% فيما كان الانفاق الفعلي قد تزايد بنسبة 68.4% عن عام 2009 ، واستمرت التخصيصات الاستثمارية والانفاق الفعلي بالتزايد مع تزايد الايرادات النفطية فيما بقيت نسبة المساهمة بالناتج متقاربة لهذه السنوات .وبالرغم من تناقص الايرادات النفطية لعام 2014الا ان التخصيصات الاستثمارية تزايدت الى 25446789.4 مليون دينار وبنسبة متناقصة عن عام 2013 بلغت 20.5% وان سبب الزيادة ناتج عن الحرب مع داعش وتفاقم مشكلة النازحين والانفاق عليها والانفاق العسكري وهذه الظروف خارج المنطق الاقتصادي حيث بلغت نسبة الانفاق الفعلي الى المخطط اكبر من 100% بسبب الظروف السابقة والتي لا تعبر عن تقديم خدمات حقيقية وتقديم سلع للمجتمع او بنى تحتيه بل لغرض تسديد نفقات الطوارئ التي حصلت خلال عدوان عصابات داعش .

ومن الجدير بالذكر ان قيمة الناتج الخدمي يشمل القطاعين العام والخاص وان التزايد يشمل القطاع الخاص الذي توسع نتيجة لطلب وانفاق القطاع الحكومي على

خدمات القطاع الخاص نتيجة لتزايد ايرادات الدولة المتأتية من زيادة مبيعات النفط وهذا يدل على اثر الايرادات النفطية على توسع القيمة المطلقة للقطاع الخدمي وبشكل ايجابي ، ويلاحظ عام 2014 ان انخفاض الايرادات النفطية اثر سلبا على قيمة الناتج للقطاع الخدمي لنفس العام .

جدول (4) قيمة الناتج في القطاع الخدمي ونسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي والتخصيصات الاستثمارية للمدة 2004– 2015

السنوات	قيمة الناتج في القطاع الخدمي م دينار	معدل النمو السنوي%	نسبة مساهمته بالناتج المحلي %	التخصيصات الاستثمارية م دينار	معدل النمو السنوي%	الانفاق الفعلي م دينار	معدل النمو السنوي %	نسبة الفعلي الى المخطط %
2004	5541196.3	–	10.4	2655883	–	1681484	–	63.3
2005	6550398.7	18.2	8.9	1536491	(42.1)	1502837	(10.6)	97.8
2006	17981737.6	174.7	18.8	1940293	26.3	1527161	1.6	78.7
2007	23624851.1	31.4	21.2	2788551.6	43.7	1354893.6	(11.2)	48.6
2008	34437729.4	45.8	21.9	7241712	159.7	7241712	434.4	100
2009	36091495.8	4.8	27.6	4448965	(38.5)	3342604	(53.8)	75.1
2010	45075383.1	24.9	27.8	9034016.4	103	5630212.4	68.4	62.3
2011	49578807.9	10	22.8	11055602.8	22.3	7212523.1	28.1	65.5
2012	54409400	9.7	21.4	12548569.9	13.5	10240624.5	41.9	81.675.3
2013	59382100	9.1	21.9	21105709.4	68	15896754.3	55.2	75.3
2014	56277000	(5.2)	21.7	25446789.4	20.5	25711708.2	61.7	101

المصادر: 1– النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ، اعداد متفرقه (2004 – 2014)

2– العمود (3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ونظم المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة.

3– الأعمدة (4،6) وزارة التخطيط والتعاون الانمائية، مديرية الانفاق الاستثماري ، تقارير غير منشورة .

4– الرقم بين قوسين يعني سالب

المبحث الثالث :قياس اثر الايرادات النفطية على الانشطة الاقتصادية

من اجل قياس اثر الايرادات النفطية على الانشطة الاخرى سيتم التعامل مع متغير تابع وهو الانتاج في كل قطاع ومتغير مستقل واحد الا وهو الايرادات النفطية للمدة (2004–2015) والتي يمكن تعريفها في أدناه وحسب الأنموذج المستخدم في التحليل وكالاتي: $Y = \beta_0 + \beta_1 X + e$

حيث ان :

Y : تمثل المتغير التابع والذي يعبر عن قيمة الانتاج في القطاع .

X1: يمثل الإيرادات النفطية.

e : المتغير العشوائي

النموذج الاول : القطاع الزراعي

لغرض التوصل الى النموذج الافضل تم اجراء طريقة الانحدار البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي (**SPSS**) لغرض الاستقرار على النموذج باقل المشاكل ولقياس اثر الايرادات النفطية كمتغير مستقل على القطاع الزراعي (قيمة الانتاج) كمتغير تابع وكما يلي :

$$Y = 1764107.86 + 0.084X$$

$$(t) \quad (1.515) \qquad (5.497)$$

$$D.W= \qquad F=30.215 \quad 72.6\% = \overline{R}^2 \qquad 75\% \; 1.886$$

$$=R^2$$

وبعد أجراء اختبار (**F**) والذي يختبر معنوية الأنموذج ، فقد ظهرت قيمة (**F**) المحسوبة (30.215) وبقيمة احتمالية (**p−value**(0.000) مما يعني معنوية الأنموذج ، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2 =%75) وهو مقدار ما تفسره المتغيرات التوضيحية والتي تتمثل هنا بالإيرادات النفطية للانحرافات الكلية للمتغير التابع قيمة الانتاج الزراعي ،والمتبقي(%25) فيعزى إلى عوامل أخرى تندرج ضمن الخطأ العشوائي .

ولاختبار معنوية المعلمات في النموذج اجري اختبار (**t**) الخاص بكل معلمة والذي تبين من خلاله ان الحد الثابت(β_0) غير معنوي اذ بلغ مستوى المعنوية **p−value**(0.161) وهي اكبر من (0.05) والتي تدل على عدم معنوية هذه المعلمة لذا تهمل من النموذج، اما معلمة (β_1) فقد بلغت قيمة (**5.497**) (**t**)

وبمستوى معنوية (p−value(0.000) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على معنوية المعلمة المقدرة مما يدل على ان الايرادات النفطية مؤثرة في القطاع الزراعي .

وعلى ضوء ذلك يتبين من المعادلة أعلاه انه عند تغير وحدة واحدة(مليون دينار) من المتغير التوضيحي (X) والمتمثل بالإيرادات النفطية يؤدي إلى تغير قيمة الانتاج الزراعي بمقدار (84000) دينار وهذا ما ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث ظهرت العلاقة طردية .

وقد تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار دوربن واتسن (D.W) وكانت قيمته (1.886) وهي اكبر من قيمة معامل التحديد(R^2 0.751=) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

النموذج الثاني : قطاع الصناعة التحويلية

لغرض التوصل الى النموذج الافضل تم اجراء طريقة الانحدار البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لغرض الاستقرار على النموذج باقل المشاكل ولقياس اثر الايرادات النفطية كمتغير مستقل على قطاع الصناعة التحويلية (قيمة الانتاج) كمتغير تابع وكما يلي :

$$Y = -1492728.21 + 0.072X$$

(t) (2.253) (8.225)

=D.W= F=67.852 86% $= \overline{R}^2$ 87% R^2 1.954

وبعد أجراء اختبار (F) والذي يختبر معنوية الأنموذج ، فقد ظهرت قيمة (F) المحسوبة (67.852) وبقيمة احتمالية (p−value(0.000 مما يعني معنوية الأنموذج ، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2 =%87) وهو مقدار ما تفسره المتغيرات التوضيحية والتي تتمثل هنا بالإيرادات النفطية للانحرافات الكلية للمتغير التابع قيمة الانتاج الصناعي ،والمتبقي(13%) فيعزى إلى عوامل أخرى تندرج ضمن الخطأ العشوائي .

ولاختبار معنوية المعلمات في النموذج اجري اختبار (t) الخاص بكل معلمة والذي تبين من خلاله معنوية الحد الثابت(β_0) اذ بلغ مستوى المعنوية (p-value)(0.048) وهي اصغر من (0.05) والتي تدل على معنوية هذه المعلمة ، اما معلمة (β_1) فقد بلغت قيمة (8.225) (t) وبمستوى معنوية (p-value)(0.000) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على معنوية المعلمة المقدرة مما يدل على ان الايرادات النفطية مؤثرة على القطاع الصناعي

وعلى ضوء ذلك يتبين من المعادلة أعلاه انه عند تغير وحدة واحدة(مليون دينار) من المتغير التوضيحي (X) والمتمثل بالإيرادات النفطية يؤدي إلى تغير قيمة الانتاج الصناعي بمقدار (72000) دينار وهذا ما ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث ظهرت العلاقة طردية ، ولابد من الاشارة الى ان اشارة الحد الثابت قد ظهرت سالبة وهذا يعني اذا كانت الايرادات النفطية تساوي صفر هنالك استيرادات من قبل القطاع الصناعي مقدارها يساوي الحد الثابت.

وقد تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار دوربن واتسن (D.W) وكانت قيمته (1.945) وهي اكبر من قيمة معامل التحديد(R^2 0.871=) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي_

النموذج الثالث : قطاع الخدمات

لغرض التوصل الى النموذج الافضل تم اجراء طريقة الانحدار البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لغرض الاستقرار على النموذج باقل المشاكل ولقياس اثر الايرادات النفطية كمتغير مستقل على قطاع الخدمات (قيمة الانتاج) كمتغير تابع وكما يلي :

$$Y = 8917513.8 + 0.619X$$

(t) (1.282) (6.822)

=D.W= 1.448 R^2 84% $\overline{R}^2$ = 82% F=46.534

وبعد أجراء اختبار (F) والذي يختبر معنوية الأنموذج ، فقد ظهرت قيمة (F) المحسوبة (46.534) وبقيمة احتمالية (p−value(0.000) مما يعني معنوية الأنموذج ، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2 =%84) وهو مقدار ما تفسره المتغيرات التوضيحية والتي تتمثل هنا بالإيرادات النفطية للانحرافات الكلية للمتغير التابع قيمة انتاج الخدمات ،والمتبقي(16%) فيعزى إلى عوامل أخرى تندرج ضمن الخطأ العشوائي .

ولاختبار معنوية المعلمات في النموذج اجري اختبار (t) الخاص بكل معلمة والذي تبين من خلاله ان الحد الثابت(β_0) غير معنوي اذ بلغ مستوى المعنوية p− value(0.232) وهي اكبر من (0.05) والتي تدل على عدم معنوية هذه المعلمة لذا تهمل من النموذج، اما معلمة (β_1) فقد بلغت قيمة (6.822) (t) وبمستوى معنوية (p−value(0.000) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على معنوية المعلمة المقدرة مما يدل على ان الايرادات النفطية مؤثرة في القطاع الخدمي

وعلى ضوء ذلك يتبين من المعادلة أعلاه انه عند تغير وحدة واحدة(مليون دينار) من المتغير التوضيحي (X) والمتمثل بالإيرادات النفطية يؤدي إلى تغير قيمة الانتاج للقطاع الخدمي بمقدار (619000) دينار وهذا ما ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث ظهرت العلاقة طردية .

وقد تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار دوربن واتسن (D.W) وكانت قيمته (1.448) وهي اكبر من قيمة معامل التحديد(R^2 0.838=) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- بعد مرور مدة طويله من الزمن استطاع العراق من السيطرة على الثروة النفطية منذ بدايات القرن العشرين مما اضاع الكثير من فرص التقدم

الاقتصادي والنمو والاعمار خلال عمر الدولة العراقية مقارنة مع بلدان مجاورة تم اكتشاف النفط فيها بمدة قريبة نسبيا الا انها حققت الكثير من التقدم والاستفادة من ثروتها النفطية .

2- ما زال العراق يواجه تحديات جديه في تطوير حقوله النفطية اذ لم يطور سوى 24 حقل من 81 حقل مكتشف وهذا يعبر عن بطئ كبير في تطور الانتاج والاستغلال الامثل للثروة النفطية رغم مرور اكثر من 100سنة على اكتشافه .

3- سيطر القطاع النفطي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي على باقي القطاعات الاقتصادية وان انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في بعض سنوات مدة الدراسة مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات الاخرى لا يعد دليلا على تطور باقي القطاعات الاقتصادية بل لظروف لحقت بالقطاع النفطي نفسه كتوقف الانتاج بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية او لتأثر الاسعار بالسوق الدولية ، كما ان الناتج المحلي الاجمالي ينخفض بشكل كبير عند تأثر القطاع النفطي بهذه الظروف ولا يعكس ذلك نهوضا لباقي القطاعات الاقتصادية للتعويض عن القطاع النفطي .

4- ان الايرادات المتحققة في القطاع النفطي هي العامل الاكثر تأثيرا وباتجاه واحد نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى وليس العكس ، حيث ان تزايد قيمة الانتاج النفطي وايراداته تنعكس بتزايد تخصيصات القطاعات الاخرى سواء التشغيلية او الاستثمارية وتزايد قيم الانتاج فيها ،فهي مترابطة بما يحصل من تطور بالقطاع النفطي سلبا وايجابا .

5- لم تساهم مخرجات القطاع النفطي كمواد اولية او نصف مصنعة في تقدم وتطور القطاعات الاقتصادية الاخرى ، حيث ان القطاع النفطي يعتمد في قيمته على النفط الخام وليس على منتوجاته الاخرى ،وان منتجاته الاخرى

لم تحقق مدخلات في النشاط ات الاخرى لتقليل كلف الانشطة الاقتصادية الاخرى وتزايد انتاجها .

6- المشكلة لم تكن بقلة التخصيصات المنفقة على الانشطة الاقتصادية غير النفطية بل بطريقة ادارتها واستثمارها بشكل كفوء يعبر عن استخدام امثل للموارد بل بطريقة الادارة لهذه القطاعات والتي اضاعت فرص الاستفادة من الموارد النفطية المتأتية من تزايد الانتاج والاسعار في القطاع النفطي ، حيث انها هدرت الكثير من الموارد اضافة الى الفساد بعيدة عن التخطيط السليم لاستخدام هذه الموارد والنهوض بهذه القطاعات ، وذلك واضح من خلال نسب مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي .

7- اظهرت النماذج القياسية واختباراتها ومن خلال معامل التحديد هنالك تأثير كبير للإيرادات النفطية على القطاعات (الزراعي ، الصناعي ، الخدمي) وهذا ما ينطبق مع فرضية البحث

ثانيا : التوصيات

1- العمل على استثمار الثروة النفطية من الحقول المتوفرة والمكتشفة لزيادة الانتاج وزيادة عدد المنافذ المصدرة للنفط لتلافي الظروف الغير طبيعية التي قد تؤدي الى توقف البعض منها ، لديمومة استمرار الانتاج والتصدير وعدم التأثير سلبا عليها وعى الايرادات المتحققة من هذا القطاع ، وحيث ان الثروة النفطية ثروة ناضبة لابد من استغل ايراداتها بأسرع وقت ممكن وتعويض الفترة الزمنية الطويلة والتي لم يتم استغلالها بشكل صحيح للاستفادة من الثروة النفطية اما بسبب سيطرة الشركات الاحتكارية او الهدر والفساد والحروب والعقوبات الاقتصادية التي عانى منها العراق .

2- استغلال الثروة النفطية لتكون قاعدة حقيقية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالذات القطاعين الصناعي والزراعي وكذلك لرفع مستوى الخدمات .

3- تطوير القطاع النفطي عبر صناعات مختلفة مثل صناعة البتروكيمياويات وتعويض الاستيرادات من المشتقات النفطية التي ترهق كاهل الموازنة بمبالغ طائلة يمكن الاستفادة منها كنفقات استثمارية لرفع القدرات الانتاجية للقطاعات الاخرى وبالتالي رفع مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي وتعويض الاخفاق الذي يتعرض له القطاع النفطي بسبب الظروف الخارجية .

4- استغلال التخصيصات المالية المتأتية من الايرادات النفطية بشكل كفوء بما يحقق اعلى العوائد وذلك بتكليف ادارة ذات قدرات علمية وفنية بعيدة عن الهدر والفساد ومراقبتها بدقه لإنجاز اعمالها بما يحقق تقدم حقيقي في هذه القطاعات الاقتصادية بما يجعل اثر الايرادات النفطية ايجابيا على هذه القطاعات ويجعلها منتجة ومعوضه للاستيرادات ولاستنزاف العملة الاجنبية .

5- الاستفادة من عوائد النفط في دعم القطاع الخاص لغرض الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي عبر توجيه الانفاق الاستثماري في هذه القطاعات لتهيئة البنى التحتية لهذه القطاعات بما يحقق تخفيض تكاليف الانتاج ويحقق وفورات داخلية وخارجية يستفيد منها القطاع الخاص لتقليل تكاليف انتاجه وتشجيعه للاستثمار في هذه القطاعات مما يزيد من قيمة الانتاج والعوائد للقطاعات الاقتصادية غير النفطية وبالتالي نسبة مساهمة مرتفعة بالناتج والدخل وتحقيق ايرادات تمول الموازنة عبر الضرائب المتحققة في نشاط القطاع الخاص بما يحقق تنوع الدخل وزيادة قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة وبالتالي تقليل الاعتماد

على القطاع النفطي بشكل حاكم للنشاط الاقتصادي الذي يعد العراق انموذج لهذا الاعتماد.

المصادر :

1- عبد الصمد سعدون الشمري ،وخضير عباس النداوي ، اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد عام 2003 في ظل تذبذب اسعار النفط العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18 ، العدد 68،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،ص 3.

2- ينظر "OPEC, Annual statistical Bulletin ,Vienna,Austria,2015"

- **وزارة النفط العراقية ، شعبة المعلومات ، لسنوات 2013و 2015**

3- محسن الموسوي ،دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم ،السلسلة الاعلامية 48، وزارة الاعلام ، الجمهورية العراقية ،1973،ص 10-11.

4- محسن الموسوي ، مصدر سابق، ص 14- 15

5- عبد الحميد العلوجي ، خضير عباس اللامي ،الاصول التاريخية للنفط العراقي ، الجزء الثالث ،سلسلة 110 ،وزارة الاعلام ، الجمهورية العراقية ،1977، ص 83.

6- محسن الموسوي ، مصدر سابق ،ص 64.

7- عبد الجبار عبود ، نبيل جعفر ، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص ،المركز العلمي العراقي ، دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ،ط 1،بيروت ،لبنان ،2013،ص 51-52.

8- وزارة التخطيط والتعاون الانمائية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعات الاحصائية السنوية للسنوات 1970-1980.

9- احمد بريهي العلي ،الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي ، بيت الحكمة ،بغداد ،2011، ص 192.

10- وزارة النفط العراقية ،شعبة المعلومات ،مصدر سابق .

11- عبد الجبار عبود ، نبيل جعفر ،مصدر سابق ،ص 80.

12- وزارة التخطيط والتعاون الانمائية ،النشرات الاحصائية السنوية ،سنوات متفرقة.

13- احمد بريهي العلي ، مصدر سابق ،ص 193.